

المجمع البلدي (تابع)

الذي عقده البطريرك بولس مسعد بأمر البابا بيوس التاسع
في دير سيدة بكركي سنة ١٨٥٦

نشره وعلق عليه الاب بولس مسعد مدير الاصول التاريخية

فاذ ترتب ذلك ، وتقرر تعلق الدعاوي التي تقام ضمن المحس السنوات ضد
صحة النذر الرهباني منذ يوم ابرازه ، فيستلزم الامر الى ان توضح تلك الاشياء.
المترتبة بحكمة من اللقاء عملاً ينبغي [١٩١٦] حفظه من النظام والانتساق
[الاجراءات] في مثل هذه الاحكام . ثم اننا نورد ما رأينا نحن ملائفاً ان يزداد
في ذلك ، وتزيد، ونأمر بتساوي السلطان بقوة رسالتنا هذه ان يكون محفوظاً
دائماً وابدأ في الازمنة المستقبلية .

ان الناشئين [التاركين] يطردون من عتبة القضاء ما لم يكونوا رجوعوا الى الرهبنة
على انه فيما يلاحظ افتتاح هذه الدعاوي فشهير هو مرسوم المجمع التريدينيني
في الجلسة ٢٥ الموردة رأس ١٩ عن الرهبان القانونيين في انه « اذا ترك احد
الثوب قبلاً اختيارياً ، فلا يقبل قطعاً منه تقديم اية دعوى كانت بل يلزم
بالرجوع الى الدير ، ويتقاصص كفاشح من الرهبنة . وعند ذلك فلا يفيد اي
انعام كان لهيته » . ومن ذلك يتبع ان القانون للطالب صيرورة المحاكمة على
بطلان نذره ينبغي ان يطرد من عتبة القضاء نفسها ان لم يتضح انه مقيم في
ديورة رهبنته ، وانه قد اتخذ ثانية الثوب الرهباني اذا كان تركه قبلاً .

ان الحكم ينبغي ان يتأسس على براهين مدققة ، وتحقيقات شرعية

اما ما يلاحظ البرهانات فان كان ليس منياً عنا ما هو دارج عند انؤسا.
القانونيين ، واساقفة الاماكن في كونهم يسندون احكامهم في امر كذا
باخط على شهادة خارجة عن القضاء ، وان [١٩٢٠] كانت مثبتة بالقسم ، وهي

التي يقال لها « على الدوام » إلا أننا نثنع استعمال ذلك فيما يأتي إذا أننا نريد ، ونأمر الأمر الجازم في أنه لإقامة البراهين اللازمة في هكذا دعاوي ينبغي أن يعمل سياق فحص حقيقي وشرعي تتدون به القضايا المقدمة من المدعي ضد النذر ، وترقم به أيضاً الأسئلة من الجهة المحامية عن صحة النذر . وليجري فحص الشهود سرا . كان على القضايا المدرجة أم على هذه الأسئلة بنوع أنه عند عدم حفظ هذه الصورة فليعتبر السياق نفسه ، والحكم المبرز بناءً عليه أنها مثبتان [مشروبان] يبيح البطلان الغير القابل الصحة . أمّا مع حفظ ترتيب التاموس العام سألماً نظراً إلى باقي رؤوس البطلان إذا توقع اندراجها في استجواب السياق .

يجب أن يستدعي محامو الدبر ، وكل الذين يخصهم ذلك

ثم أننا لترسم ونحتم تحت قصاص البطلان المذكور بأنه يجب أن يستدعي في هذا القضاء المحامون عن الدبر أو الكتوبيرون الذي به تتم الناذر النذور الرهبانية ، واقارب الناذر نفسه الدمويون ، وغير الدمويون [الدمويين] وخلافهم [١٩٣] أيضاً ممن وهبهم املاكه ، أو تفرغ لهم عنها ، وقولاً واحداً جميع الذين يخصهم تزييد [تأييد] نذره ، وإن يتسع كلامهم .

ففي اول الأمر يستدعي أولئك (أن كانوا باقين) الذين ينبغي انهم بتزلة مسيبي الحرف المتزل بإناذر المذكور حتى التزم ان يبرز النذور رغماً عنه ، أو كانوا شركاء لهم بذلك .

يجب أن يتبين محامي النذور من باب الرخصة

وكما أننا في مرسومنا المورد الذي بدوه : « نحن الذين برحمة الله » قد رسمنا بأنه في كل ابرشية ينبغي ان يتبين من اسقف المكان شخص مرسوم بالتقوى والعالم لتكون وظيفته المحاماة في القضاء عن صحة الزيجات في دعاوي الزيجات ، فهكذا الآن نفرض ونأمر جميع الاساقفة المكاتيين اجمالاً وافراداً لكي يختار كل منهم في ابرشيته شخصاً مجتهداً بالصفات المستدحة آنفاً يقلدونه وظيفه « محامي النذور الرهبانية » . ولكيما نجيب انها موكولة اليه ، ومقلدة له ، ومخصصة به كل تلك الاشياء التي رسمنا بها بشأن محامي الزيجات في رسالتنا

المار ذكرها ، فنحن بموجب الرسالة الحاضرة نوسع صريحاً هذه الاشياء عنها بكاملها الى محامي مثل هذه النذور ، ونخصها بكل منهم ، ونحكم بان يكون لها محل بالتوع نفسه نظراً الى هؤلاء . فيما اننا نرتب بنوع الخصوص في الرسالة الحاضرة [١٩٤] لمحامي النذور هذا فقط ، وهو ان كلما رأى القاضي بطلان ان يدفع للمحامي المرقوم نظير عاقبة له [مرتب] ، او اجرة ، او نظير المصاريف المتقضية في محاماة الدعوى ، فهذا جميعه ينبغي ان يوفى من اوليك الذين تخلفت لهم ارزاق الناذر المتروكة منه في دخوله الرهينة اذا لم يوجد هؤلاء ، واذا كان الناذر لا يملك شيئاً يتركة ، فتلزم الرهينة نفسها بايضا . ذلك بحيث تكون من تلك الرهينات التي تملك خيرات زمنية . واما اذا لم يكن يوجد ارزاق متروكة ، ولا الرهينة القانونية الواقع عنها الكلام كانت تملك شيئاً ، فيحتجز يوفى محامي النذور من دراهم غرامات تلك المحكمة التي اقيمت فيها الدعوى ، او خلافها بحسب ما صدر من الراسم في رسالتنا الاخرى المذكورة آنفاً عن الرقيات .

واجبات المحامي فتتكن هي بينها في المحاققات [الدرجات] الاخرى

اخيراً غب حدود الحكم من الرئيس القانوني ، والاسقف المكاني ، فان كان حكم بصحة النذور ، ولم يقدم الناذر استغاثة ما ، فلا يعود ريب في كون الدعوى قد انتهت . اما [١٩٥] اذا استناث الناذر الى قاضي المحاققة الثانية ، او اقتضى مراجعة الدعوى ثانياً ايضاً ، ففي جميع هذه المحاكمات يزيد بان يكون حاضراً محامي النذور المقلد ذلك من باب الوظيفة بذلك النوع نفسه الذي رستنا به في المرسوم المورود بان يكون محامي الزيجة حاضراً دائماً البقاء في المرافقة الثانية ام خلافاً .

ينبغي دائماً ان يستناث هذا الحكم الاول المبرز في البطلان

وكذا اننا قد رستنا انه يخص مثل هذا المحامي ان يستفيث من حكم قاضي المطابقة الاولى المبرز في بطلان الزيجة الى قاضي محاققة اخرى عينا صورة سياق القضاء في مثل هذه المحاققات الاخرى ، فكذا يزيد بان محامي النذور يجب عليه بلا بد ان يستفيث ضد الحكم المبرز في المطابقة الاولى في بطلان النذور .

ان احكم المفرد المبرز في بطلان النذر يتوقف نفوذه

وزيد ان يحفظ في المحاقاة الثانية، وما سواها في اعادة رؤية هذه الدعاوي كل تلك الاشياء المأمور بها منا في المرسوم المذكور بشأن دعاوي الزيجات .
واخيراً كما اننا قد فرضنا ثمة عقوبات ناموسية بحق اوليك الذين بتجاسرون على عقد زيجات جديدة غيب نوالهم حكماً واحداً في بطلان الزيجة الاولى حال تعلق الاستغاثة ، او حال كونها مهولة ، اما لتعاضي المحامي ، اما لتلاعبه ، وحكمتنا انه لا يحل لاحد ان يحتاز الى زيجة اخرى ما لم يكن صدر اقله حكمان في [١٩٦] في بطلان الزيجة الاولى ، فهكذا اذا تجاسر الناذر في رهينة قانونية بعد صدور حكم مفرد في بطلان النذر سواء كانت الاستغاثة معلقة ام مهولة بنسب على ان يخرج من الاديرة ، ويبارح الرهينة ، والاكثر من ذلك ان يترع عنه الثوب الرهباني، فزيد ، ونحتم ان يوضع ، ويتكون معوقلاً بجمع التأديبات ، واللغات [العقوبات] المفروضة من القوانين المقدسة، ومن الرسومات الرسولية ضد الفاشحين ، اذ ترسم ايضاً انه في دعاوي مثل هذه على بطلان النذر لا سبيل للناذر ان يقادر الرهينة ما لم تجز اقله حكمتين متطابقتين موضح فيها ان النذر المبرز منه هو باطل ، وكلاشي .

لدى من تقدم اندعاوي بحسب الناموس في المحاقاة الثانية وما سواها

اما قضاة المحقة لزوى على صحة النذور التي تقام عليها الدعوى ضمن الخمس سنوات كما سبق القول بحسب ان يكون الرئيس القانوني والاسقف المكناني معاً .
اما اذا كان يجب فحص هذه الدعوى في محاكمة ثانية او خلافيها ، وترسم تباعاً لبعض مراسيم قديمة لمجمع الكرديناية [الكرادلة] المقدم ذكره مراراً . مفسري السينودوس التريديناتي (التي نوئدها ونشبتها ايضاً بوجوب رسالتنا [١٩٧] الحاضرة) بان دعاوي مثل هذه تتقدم لاوليك القضاة الذين بمقتضى الناموس ترتفع الى كل منهم جميع الدعاوي الكنايسية الاخر في حالة الاستغاثة بعد صدور حكم اسقف المكان .

ينبغي اتخاذ رئيس آخر قانوني ليغضي في الدعوى

ولكن بنوع انه كما ساق الدعوى اسقف المكان في المحاقاة الاولى جملة

مع الرئيس القانوني ، هكذا يلزم هؤلاء القضاة ان يسوقوا الدعوى ، ويحكموا بها جملة مع الرئيس القانوني ، انا ليس رئيس ذلك الدير الذي نذر به المدعي بل رئيس دير آخر للرهبنة نفسها كان في مدينتهم ام ابرشيتهم ، او اذا لم يوجد فرئيس الدير الاقرب من الرهبنة عنها ، او شخص آخر ككناسي يكون قلده ذلك الرئيس المنوط به الحكم في الدعوى نيابة لهذه الغاية بموجب ما تقدم شرحه .

انا ليس حينما تسمع الدعوى من الكرسي الرسولي

اما اذا ارتفعت هذه الدعاوي في المحاقاة الثانية ، او خلافا لذي الكرسي الرسولي ، فيجب فتحها في السينودوس المذكور آنفاً ، او من الجمعية الاخرى المقامة على مشورات الاساقفة والقانونيين ، او اخيراً من ديوان استماع الدعاوي كما هو معتاد كل منهم ، ولا يعود سبيل للرئيس القانوني لان يقضي بها حيث انه لا يقبل حينئذ لابرار الحكم من كون يجب امر سالفنا البابا اوربانوس [١٩٨] المررد آنفاً قد صار لازماً ان يجري التحقيق من مجمع السينودوس نفسه على صحة النذور الواقع عليها التليل ضمن الحس السنوات من حيثة انها قد ابرزت بسبب الزعم المقدم في دير الكنويون غير مخصص قطعاً لبيدي الرهبان المتديّة [المبتدئين] .

ان الاشياء المقدم ذكرها يجب حفظها ايضاً في محكمة الكردينال نائب المدينة
[روما] انكلي احترامه

فاذ كنا حتى هنا نبدينا الكلام عن الدعاوي التي تتقدم ضمن الحس السنوات على بطلان النذور متذمير ابرزها ، ففي شأن ذلك نعلن ونرسم بان كلنا نرسم في ما تقدم اعلاه ينبغي ان يتم جميعه ، ويحفظ حتى في محكمة كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة نائبنا العام ، ونائب الحبر الروماني القائم يوقته في الروحيات في المدينة [روما] وما يليها كل مرة يتفق ان تقضى هذه الدعاوي ضمن الحس السنوات المذكورة في محكمته المألوفة .

انه غاب الحس السنوات قد رُفضت قديماً كل دعوى ضد النذر الرهباني

فالحلّي بنا الآن ان ننظر في امر الدعاوي المشاكلة هذه التي تتقدم الى المحاقاة بعد مضي الحس السنوات .

انه اذا كان السينودوس التريدينيني المقدس [١٩٩٩] قد رسم بتنع قبول دعوى الناظرين بعد مرور خمس سنوات من ابرازهم النذور ، وذلك بالالفاظ الصريحة الواردة اعلاه وهي: « لا يُسمع له الا ضمن خمس سنوات من يوم ابرازه النذور » فساغزنا قد حُكِّموا بوجوب التمسك بهذا التحديد حرفياً بحسب ما قد رُسم في عهد سالفنا الحانج الذكر البايا غرينودوس الثالث عشر ، وفرض قاعدة ان لا يجب قبول قيام دعوى ما على بطلان النذر غب مضي خمس سنوات ، ولو صار الزعم بان نذراً كذا قد تم رغباً وخوفاً ، واران المدعي ان يقيم البرهان بان هذين الزعم [الرغم] والحرف استمرا كل زمان الخمس سنوات . فالفاظ المرور الصادر في اليوم الخامس من اذار سنة ١٥٩٨ المتدرجة في المجلد التاسع ص٥٥ من مراسيم جمعية السينودوس هي هذه : « ان غرينودوس الثالث عشر بتوجيه رأي جمعية السينودوس قد اعلن بان اولئك الذين يدعون بانهم ابرزوا النذور الرهبانية بواسطة الغضب [الغضب] والحوف ، فهؤلاء ما لم يقدموا الدعوى ضمن الخمس السنوات ، فلا ينبغي ان يسمع لهم غب مضي السنوات الخمس ، ولو كانوا يحتجون ان الغضب [الغضب] والحوف كانا مستمرين دائماً .

وقد ادخل فيما بعد دواء ترجيح [ترجيح] الاشياء ال حالها الاول

الا انه مع كور الازمنة لاجل اسباب صوتية ، ووجبة كما نحن ميقنون [وقنون] قد ادرج قبول هذه الدعاوي مراعاة لترجيح الاشياء الى حالها الاول ضد مرور السنوات الخمس .

واعتازه واجب من الكرسي الرسولي فقط

ولكن اصدار الحكم في الدعاوي المحررة قد اختص دائماً بالكرسي الرسولي دون [٢٠٠] غيره سواء تقدمت هذه الدعاوي من طرف الناظر ، ام من قبل الرهبنة ، حتى ولو حصل الزعم بانه قد تأخر قيام الدعوى لسبب مانع مستمر كل مدة الخمس السنوات . فهذا الدواء لترجيح الاشياء الى حالها الاول يُدعى في الناموس غير اعتيادي . وسلطان منحه لا يمكن ان يحق للقضاة [القاضي] الادنى دون ان يضاد ذلك اية عادة مضادة كانت ، ولو غير معروف

بدوها ، او اي انعام كان زعم به ، كما يتضح من مراسم عديدة في هذا الحكم للمجمع المفتر السينودوس التريدينيني . وقد ادرجت في المرسوم المصدر [الصادر] في الرابع والعشرين من شهر ايلول سنة ١٧٤٠ في الدعوى المقدمة من صقلية بالترجيع الى الحال الاول .

غير ان اعطاءه قد تعرض احياناً للقضاة [للفاضي] الادنى

وهذا المرسوم قد تويده [تأييد] وثبتت منا في اليوم الثامن والعشرين من الشهر والسنة المرقومين ، كما اننا تويده ونثبته ايضاً في رسالتنا الحاضرة ، مع حفظ الحق لنا وحلفائنا الاحبار الرومانيين في منح الاستطاعة للاساقفة والروسا. المكانيين في بعض احوال خصوصية [٢٠١] بان يفحصوا دعاوي الترجيع الى الحال الاول ، ويحكموا عليها قبل ان يتصلوا الى ابرائهم الحكم على صحة النذر وبطلانه ، كما نعلم انه جرى مراراً بتفسيح من الكرسي الرسولي.

العادة القديمة في منح الترجيع للحال الاول

ونظام هذا الحكم قد كان مختلفاً قديماً عما هو محفوظ في الحاضر لانه في الازمنة القديمة باعتبار سبب محتمل او خيالي كما يقولون كانت تمنح من الكرسي الرسولي رخصة دعاوي الترجيع الى الحال الاول ، اعني بمكانت تمنح تمنح الاستطاعة للدعين ضد النذر بامكان اقامة الدعوى على بطلانه لدى القضاة الخاصين ، ولو كانت مضت الخمس سنوات .

ولكن الآن لا يُمنح الا غب عمل سباق ، ونخص الدعاوي

ولاجل انتظام هذا الحكم فكان من ثم يتحرر سباق شرعي من الرئيس القانوني ، ومن اسقف المكان ، وكان يُبرز الحكم على صحة النذر او بطلانه ، وبقية لا يكون هذا النظام دارجاً بعد في هذا الوقت .

فلقد كان يُقتضى منا ان نلاحظ بالخصوص نتائج مثل هذا الحكم ، ونمتني في ألا تتحل النذور الرهبانية بقوة حكم واحد فقط . وانما يختلف عما ذكر النظام البالك في الوقت الحاضر ، والذي هو محفوظ في مجامع ، او محاكم

المدينة المقدم ذكرها في شأن منح الترجيع للحال الاول ضد مرور السنوات الحُسن ، لانه قبل ان يُرسم بشي . ما بشأنه [٢٠٢] فيقلد لاسقف المكان ، وللرئيس القانوني ان يجريا سياقاً ، وغب اقامه وتدييه ، فينصب البحث على شأن منح الترجيع الى الحال الاول ؛ والفحص الذي يجري على ذلك ليس هو باقل تدقيق وصرامة من الفحص المقتضى اجراؤه فيما اذا كان البحث واقعاً على صحة النذر او بطلانه .

ان احكام الغضاة المألوفين هي غالباً . ووافقة للحكم في الترجيع الى الحال الاول

واذا مُنح الترجيع المطلوب للحال الاول فحينئذ يتفرض الى الاسقف والرئيس المكانيين بان يبرز الحكم على دعوى صحة النذر . لكن وان ابيقت لهم في كذا تفويضات الاستطاعة التامة بان يقضوا اما بصحة النذر ، اما بطلانه بحسباً يرون عادلاً غير انه قد تحقق بالاستمهال ان هولاء . لمرفتهم بالكفاة [بالكفاية] بكم من الاجتهاد والتدقيق قد فُحصت لدى الكرسي الرسولي الاسباب التي لاجلها قد مُنح الترجيع الى الحال الاول ، فعند نظرهم فقط انعام المنح المذكور يبادرون غالباً لابراز الحكم في بطلان النذور دون ريب ، ودون اجراء فحص آخر

ان النقص المدقق لكذا اسباب بشأن الترجيع الى الحال الاول المعتاد اجراؤه من قضاة [٢٠٣] . محكمة الرومانية ، فليس فقط لا تقصد ان ننقذه بل بالجري ان نجعله لعمية رتيبت من طرفنا فتريد ، ونأمر بان يُحفظ فيما يأتي من كل اللذين يترتب به .

ان محامي النذور يبني ان يكون حاضراً في عمل البيان على دعاوي الترجيع للحال الاول ، وفي فحص الدعوي لدى الكرسي الرسولي المقدس

وتزيد على ذلك هذا ايضاً ، ووجد انه في التفويضات الموجبة للرؤساء القانونيين والاساقفة المكانيين لاجل عمل السياقات يفرض عليهم تحت قصاص ابطال الافعال في انه من الواجب عليهم ان يسلكوا في كل شي . بحضور محامي النذور ، الذي يخصه ان يقدم الاستئلة التي بموجبها ينبغي فحص الشهود ، وان يتم بكل اجتهاد سائر الاشياء المتعلقة بوظيفته .

كذلك يُريد ان في نفس التقديم المباحة على منح الترجيع الى الحال الاول سواء كان في مجمع الكردينية [الكرادلة] مفسري المجمع التريدينيني والمقامين لمشورة الاساقفة ، والقانونيين ام في ديوان استماع الدعوى ، او في اية جمعية كانت تعتقد بنوع خصوصي يجب تحت قصاص البطلان المنزه عنه ان محامي النذور المئين من المتراس في المحكمة على مصروف من تقدم ذكرهم يحضر دائماً في القضاة في كل الاعمال ، وليس فقط في اول تقديم مثل هذه المسئلة بل فيما سوى ذلك ايضاً بحيث ان المدعي المرفوض في الاول يعود يُقبل ، ويسع له ثالثة .

ان فصلاً كذا يقتضي ان يكون مكرراً قبل ان يمكن لانسف المكان وللرئيس ان يسبق الدعوى

اخيراً كما انه [٢٠٤] لأجل اختتام الترجيع الى الحال الاول لا يكفي قطعاً حكم مفرد موافق ما لم يشؤيد [يتأيد] بحكم آخر مطابق غب اعادة فحص الدعوى ، واستماع محامي النذور دائماً مجدياً قد رسنا في مرهومتنا الآخر المررد آنفاً فيما يلاحظ دعاوي بطلان الترجيع ، فنحن من ثم يبراهنا هذه الحاضرة ، وشنع منياً جارماً تحت العقوبات المفروضة ضد الفاشحين بالأل يتجاسر احد متعظاً ان يتزع من الاديرة الرهبانية بجملة حكم مفرد مستند بتبع الترجيع الى الحال الاول ، وبأولى حجة ان يشنع [يتزع] الثوب الرهباني .

مقدار كما ينبغي عن اندعير ان بيت في الزهينة

حال كون ينبغي احترازاً من الوقوع بالعقوبات الميعة ان يتنظر صدور حكم آخر بشأن الترجيع الى الحالة الاولى وفقاً للحكم الاول ، وبروز الحكم على بطلان النذور من الرئيس القانوني ، والاسقف المكاني ؛ ولا يمكن [ان] يُسبب ان الدعوى قد انتهت الا بواسطة هذا الحكم المبرز نامرياً من القضاة المار ذكرهم بعد حصول الحكمين السابقين بشأن منح الترجيع للحال الاول .

[٢٠٥] ان حفظنا تقدم ذكره بتم به على جميع من يخصهم

فجميع هذه الاشياء اذا حفظت هكذا كما قد تسنت منا ، وكما قد رسم

على جميع من يخصهم ، وسوف يختص بهم ، وتعرضوا بجرادة على حفظها
واقامها بكل اجتهاد ، فلا ترتب خطأ انه يضحى نادراً [نادراً] جداً فيما بعد
قيام الدعاوي والمخاضات من اوليك الذين اما ضمن الخمس السنوات منذ يوم
ابرازهم النذور ، اما بعد سرورها ايضاً يحاولون ترك عيشة الحالة الرهبانية
التي قبلوها

ويتم على الرؤساء القانونيين حفظ القوانين والفرائض والرسومات

ولاجل نوال ذلك باكثر تأكيد فيفيد جداً اذا في قبول المتديين بالرهبات
القانونية حفظ الرؤساء تلك الاشياء المرسومة في فرايضهم ، وفي مراسم السيد
الذكر سالفنا البابا اكليندوس الثامن . الاشياء التي تأمرهم نحن ، ونحتم عليهم
بمفظها ، واقامها جميعها على الكمال .

وكذلك يفيد اذا لم يعط الرؤساء رضاهم بسهولة في ان يعز النذور اوليك
المتدثون انذين ، وان كانوا كملوا السن المينة من المجمع ، الا انهم لم
يدركوا السن المرسوم من فرائض الرهبة ، واوليك المتدثون الذين ، وان كانوا
تموا سنة الابتداء ، بموجب رسم المجمع ، غير انه يلزمهم ان يلبثوا فيه بعد
تتضى رسم فرايضهم الحصرية . وباولى [٢٠٦] حجة اوليك الذين لم يكتبوا
السنة في الابتداء ، بل ثمانية اشهر او سنة فقط ، وكذلك اخيراً اذا الرؤساء
المذكورون لم يتواسطوا ، ولم يبينوا في ان يتقدم الناذرون الى الدرجات المقدسة
قبل السن الشرعية . لان كل الاشياء المرسومة بعناية فيما يلاحظ ما تقدم
ذكره ، سواء كان في القوانين المقدسة ، ام في مراسم الاجار ، ام في رسومات
الرهبات الحصرية هي ذات اعتبار ليس بقليل التوطيد للدعوة الرهبانية في
قلوب الناس ، ولنع تقلل الانفس المتقلب الذي هو غالباً وحده ، او هو علة
داعية جداً تحمل الناذرين على ان يرغبوا في ايضاح بطلان النذور الموثقين بها .
ولا الكرسى الرسولي مطلقاً اعتاد ان يمنح تفيجات فيما تقدم ذكره دون ان
يسبق حصول الرضى من الرؤساء القانونيين ، وتتقدم منهم لديه ايضاً التوسلات
التي من الصواب والضرورة ان تحصل لها المصادقة في ايضاح الاسباب التي
يزعمون انها توجب منح التفيجات الملتمة .

وبالأصلوا المجامة عن الرهبة والتذور

غير انه لا يمكن ان يحتمل ، او يقبل بنوع من الانواع [٢٠٧] ما قد اتضح انه اندرج عند الاغلب ، اعني ان الروسا . انفسهم لا يظهرون المضادة اصلا للذين يرومون الادعاء ضد التذور ، كان ذلك ضمن الخمس السنوات ام بعد سرورها ، بل انهم يساعدونهم ظاهراً لظنهم غلطاً انه 'يُحسب غير اهل لمشاركة الرهبان من يروم ان يفارقها [الرهبانية] ، وان لعله من راحب عديم الافادة يصير اكليريكي علماني [كذا] ، على انه لا يسوغ قطاً ترك او الحيانة بالمدانة التي تأمر بوجود المجامة بكل وجبة عن العمل الاحتفالي الغير القابل للترجيع طبعاً ، الذي في اقامه تجتمع الرهبة نفسها جملة مع الناظر .

فليصرف الاساقفة ضد المترلين النصب والمخوف

ثم انه ليفيد جداً للغاية المار ذكرها الا يبطل الروسا الكنائسيون والقضاة اقام مقتضيات وظيفتهم . فروسا . الكنائس باعلانهم انهم خاضعون للخدم اجمالاً وافراداً من اية حالة ورتبة ومقام كان جميع الذين يقتضون الابكار والارامل او غيرهن من النساء . اينما كنن على دخول الدير ، او على لبس ثوب اية رهبة كانت ، او على ابراز التذور رغماً عن ارادتهن ما عدا في الاحوال المصرح بها في الناموس ، وذلك طبقاً لتحديد السينودوس [٢٠٨] التريدينتيني المقدس جلسة ٢٥ ، فصل ١٨ في القانونين ، حيثما تعترض يثاً مثل هذه التأديبات على اوليك الذين يقدمون الشور في امور كذا ، او يبدون المساعدة والحماية . وانا . يجروا القصاصات المادلة الشديدة على جميع الذين يتجاسرون على الزامهم الرجال بان يدخلوا الرهبة ، ويعزوا التذور .

وليفحص القضاة كل شيء . طبق الرسم

والقضاة (غب ان يدعوا جانباً قبل اكل شيء . الظن الكاذب الذي يظنه بعض انه ينبغي ان يفتح سيل واسع [كذا] جداً بقدر ما يمكن للذين يرومون ان يباحوا المحل الذي يقعون فيه ضد ارادتهم) فاذا فحسوا الفحص العادل المدقق عن عدد ، وحالة الشهود الذين يرددون لائبات بطلان التذور ، وميئروا النصب [النصب] الجسيم من اليسير ، واخوف الثقيل من الخفيف ،

والجنس الضيف من القوي ، والرخصة المعطاءة في اقامة الدعوى عن الرخصة المسنوعة ؛ وامسروا النظر باجتهاد بكل الظروف المتأداة ملاحظتها في كل جنس هذه الاشياء . من العلماء . ومن ثم فاننا نعلن [٢٠٩] جازماً لجميع من تقدم ذكرهم اجمالاً وافراداً ، ونأمرهم الامر القطعي بالألا يجسدوا مطلقاً ، ولو مقدار ذرة في كلما ينوط بوظائفهم عن اسطوانة [قاعدة] المدل ، وعن التوايس المرسومة عليهم ، وليتذكروا بانهم لتيدون ان يؤدوا حساباً صارماً نجداً عن كلما صنعوا امام القاضي الالهي ، ولدى الناس ايضاً .

برسم الفحص عن المخاورات المختلفة الواقعة في هذا الصدد

اما من نمونا ان سرّ الباري ، ومن علينا بالصحة ، وحفظ الحياة ، فمازرون ان نبذل ما ليس بقليل من المساعدة الكبي يمكنهم باكثر سهولة ان يحكموا فيما بعد بثل هذه الدعاوي ، لاننا مصممون النية على مداولة اناس منتخبين منا متفقين في العلوم اللاهوتية والقانونية ان نبحت بدقة ، ونحل بعض مشاكل شأنها ان تشغل اذهان القضاة ، وجمعهم في حيرةٍ لحال قلبها باختلاف اراء المؤلفين ، ولا تشاحها باشكالٍ متنوعةٍ بحسب تنوع الظروف الحوادث التي متوقفة كما نذكر انه اتفق لنا مراتٍ اذ كنا بعد في المراتب كنا نتداول [٢١٠] مثل هذه الدعاوي الاجراء صرفها بتقضى قاعدة التاموس .

وهذه المشاكل هي مثلاً هذه : حل النذر الرهباني الباطل ابتداءً يتصحح بالافعال التابعة ؟ وما هي هذه الافعال التي ينشؤ عنها هذا التصحيح او التثبيت ؟ واية قوة لقبول الدرجات المقدسة على صفة الفقر الرهباني لتاية هذا المفعول ؟ وايضاً اذا ابرز احداً (كذا) النذور ، وهو جاهل قبل السن الواجبة ، ولبث في الرهبنة ، وهو بجالة هذا الجبل عدة سنين ، ولظنه ان نذره صحيح ، فكان يتسم مع رفقائه كل الاشياء التي تملق بالناذرين ، فهل هذا اذ يعرف فيما بعد باية سن ابرز النذور ، ودون ان تضاد الافعال البادية منه كمن نادر [ناذر] حقيقي يملك الادعاء ضد النذور المبرزة منه بحجة الجبل المذكور ؟

او هل هذا الجبل لا يفيد حتى يُسبب انه قد اثبت النذور الباطلة ابتداءً بواسطة الافعال التابعة ؟ وكذلك هل الناذر الذي اخفى في حالة النذر مانماً

ما ، او نقصاناً مثل عنه على التوضيح المطابق الفرائض بكون الرهبة لزماً ما كانت تقصد ان تعمله مع وجود [٢١١] هذا المانع ، او النقصان المخفي ؟ قلت هل هذا الناذر الذي اصطنع الخداع للرهبنة يمكنه ان ينال نفعاً كذا من غشه الحصري حتى يقدر ان يطعن بصحة نذره من هذه الحيثية ؟ واخيراً هل يملك قوة في المحكمة الخارجة لاتقاع القاضي في بطلان النذور كون الناظرين المدعين لا يتأثرون في ان يزعموا سراراً بانهم في ابرازهم النذور الرهبانية كانت نيتهم بعيدة عن قصد الزام ذاتهم بها ؟ فهذه جميعها وما شاكلها مما يكثُر وقوعه في كذا دعاري ، وقد حصلت المحاورات عليها من الطرفين لحد الان ، فقد اعتمادنا بمونة الله ان نجلبها باجتهدنا بليغ منا ، ومن سنتدعيهم للشورة كما قلنا آنفاً .

قيود لاجل حفظ هذه الرسالة الحاضرة مؤبداً

ومن ثمه فاننا زبّد وزسم بان تكون رسالتنا هذه الحاضرة مع كل الاشياء المرسومة والمفروضة فيها اجمالاً وافراداً ثابتة وصحيحة وبقالة دائماً وابدأً ، واوحاترة مفاعيلها التامة والكاملة ، وان تحفظ من اوليك الذين تخصمهم ، وسوف تخصمهم وقتاً ما يجب الزمان في كل شيء . بكل تمام ، وبدون انشلام . وبتنه يجب ان يجيبكم ويجدد في كل مكان هكذا ، وليس بالخلاف من اي قاض كان امتيادياً كان [٢١٢] ام . وكولاً ، ومن مستمعي الدعاوي في بلادنا الرسولي ، ومن جميات كوردينالية (كذا) الكنيسة الرومانية المقدسة المار ذكرها عمومية كانت ام خصوصية ، ومن سواهم من نفس كوردينالية (كذا) الكنيسة الرومانية المقدسة ، ولو كانوا قضاةً من الجانب [الرسولي] ومن سواهم الكروسي المقدس ، ومن اي كان سواهم من الخاضعين والتسدين ان يصلوا على اي تقدم ، وسلطة ، واستطاعة كانت مرفوعة عنهم ، وعن اي كان منهم كل استطاعة على الحكم والتأويل بالخلاف . واذا اتفق ان تجامر احد باي سلطة كان ان يحاول الخلاف بمرقة ، او يجبل فعله يكون باطلاً عاقلاً .

دون ان يضاد ذلك اي شيء . كان

ولا يضاد ذلك لا تعلق الدعاوي المتقدمة لحد هذا اليوم ، التي في اي حالة

او حدود وحدث في الحاضر ، فنحن صريحاً بأنه يجب ان تصير معاطاتها ، والحكم بها ، والتحديد لها من كل وجه طبق ما رُسم من اءلاه . ولا دستور ديواننا الرسولي بعدم سلب الحق المطلوب، ولا ما سواه من الرسوم والترقيات [٢١٣] الرسولية عامت [عامّة] كانت ام خاصة [خاصة] الصادرة في المجمع المسكونية ، والاقليسية ، والسيودسية ، ولا المراسيم ، والقساوي المبرزة والمصدرة والمنزلة بالخلاف من جمعيات الكردينية (كذا) المذكورة ، او من ديوان استماع الدعاوي المرقوم ، او من اي من سواه من القضاة والمحاكم .

ولا كذلك مها كان من الرسوم ، والانعامات ، والاعفاءات، والساعات، ولو كانت مندرجة في مجموع الثاموس ، وكانت مؤيدة بقم ، او تثبتت رسولي، او باي ثبات كان . ولا الرسائل الرسولية المعطاة لاي كان من الاشخاص ، والمدارس ، والمحلات ، والرهينات ، والجنديات ، والجمعيات ، والشركات ، والتأسيسات ، ولو كانت جمعية اليسوعية ، وجمعية القديس يوحنا الاورشليمية ، وغيرها مها كتبت مما تستوجب الذكر المنوع والافرادى ، ولو تحت اي سياق رصفه كانت من الالفاظ ، وباية قيود واحكام كانت ، ولو مبطله الاشياء الابطالية ، والملاشيه بالجنس ، والنوع ، وبالرأي المشابه ، وعن ملوك السلطان الرسولي ، او بالمدارلة السرية ، ومنوحة ، ومثبتة مراراً ، ومؤيدة، ومجددة من غير جهة على اي نوع كان بما يضاد ما تقدم .

فهذه جميعها وكل فرد منها بالرأي المائل نبطلها بالكمال والثام هذه المرة فقط ايجاباً لمفعول الاشياء المتقدمة ، وثريد ان تكون باطلة ، ولو ضاد ذلك اي مضاد كان مع بقائها على قوتها بخلاف في ظروف اخرى ، ولو لزم لابطالها الكافي والكامل سياقاتها ذكر خصوصي ، ومتنوع ، وفردى ، او اقتضى حفظ اي تصريح كان لذلك معتبر ان سياقاتها [اجراءاتها] وصورها، وعللها، واسبابها كأنها قد [٢١٤] تصرفت في رسالتنا الحاضرة تماماً وبالكفاة [بالكفاية] ، وقد حفظت بكل دقة وتنوعت اضافة .

ان اشهار هذا المرسوم الحاضر له قوة الاعلان الشخصي المنول للجميع

ثم اتنا يزيد ، وبنفس السلطان المقدم ذكره نأمر بان تُشهر وتُطبع

رسالتنا الحاضرة ، او نسخها على ابواب كنيسة مار يوحنا لا تران ، وكنيسة هامة الرسل في المدينة [روما] ، والديوان الرسولي ، وساحة اينوشينوس العامة في الجبل الشيتا توريو ، وفي ساحة حقل الزهور بواسطة احد ساعاتنا بحسب العادة ، وذلك لكي تتصل معرفتها مع كلما تتضمنه باكثر سهولة للجميع ، ولا يقدر [ان] يحتاج احد بيجها مطلقاً . وبعد ان تكون اذيت هكذا ، وتعلقت تلزم جميع اولئك الذين تخصهم ، وتتجه اليهم فيما يأتي ، وكل فرد منهم كانها قد اعلنت واشهرت على كل منهم باسمه شخصياً .

بمذد الاستيفان نسخها

وبان يوثق بالتمام بنسخها وصورها حتى المطبوعة والمضاعة بيد احد المسجلين المشتهرين ، والمسورة بنحتم شخص ذي مقام كنياسي ، تلك الثقة عينها التي بها يوثق برسالتنا الحاضرة ذاتها ، لو تكون تقدمت ، واشهرت في القضا . او خارجاً [٢١٥] عنه وفي كل مكان .

التجديد الناصي

فاذا لا يجوز لاحد من الناس قاطبة ان يثلّم صحيفه ثبينا وتويدها [تأيدها] ، وارادتنا ، واورنا ، ورسومنا ، واحكامنا ، وابطالنا هذه ، او يصادها [يصاددها] باتفاح [بقحة] جور . واذا اقدم احد على هذه المجاسرة فليعلم بانه يقطع تحت غضب الله القادر على كل شيء . - - - - - حسب رسونه بطرس وبولس . اعطي في رومية هذا . كنيسة القديسة مريم الكبري سنة ١٧٤٧ .

وسبماية وسبع واربعين للتجديد الرباني .

اعطيت في السنة الثامنة من حبريتنا في الرابع من شهر اذار سنة ١٧٤٧ .

يوحنا	رويت في المحكة	مكان	لويس اوجينيوس
دانايرس	يوحنا بوسكي	المتم الناصي	
		السيد الكردينال	
		باسيونيرس	

تدونت في ديوان البراوات ، واشهرت في اليوم السادس عشر من اذار

سنة ١٧٤٧ .

عدد ١٨^١ قوانين دير القديسين مار شليونس وبطرس في رومية لجمعية
رهبة [٢١٦] القديس مار انطونيوس اب الرهبان في جبل لبنان^٢ .
اكليسنضوس البابا الثاني عشر لذكر الامر المخلد

انه وفيما نحن متسمنون عرش الكنيسة المجاهدة [المجاهدة] السامي بفيض
الجودة الالهية النير الموصوفة ، فبكل طيبة الحاطر نثبت اذ يُطلب منا بقوة
تأييدنا الرسولي تلك الاشياء التي يُعرف انها قد ترتب بمنابة ، وانتظمت لاجل
التدبير الخلاصي للرهبان المنكدرين بنير المسيح العذب ، المجتهدين دائماً في ان
يوفوا نذورهم لله ، ويأدوا [يؤدوا] ثمار الاعمال الصالحة المخصصة [المخصصة] بالهام
نسيم النعمة السيوية [السيوية] لكي تلبث ثابتة ، وغير مثلمة .

ومن ثم فقد جعل ان يمرض لدينا من برهية اولادنا المحبوبون رئيس دير
القديسين مار شليونس وبطرس الكائن في رومية ورهبانه الذين من جمعية
الرهبة المنتمية للقديس انطونيوس اب الرهبان في جبل لبنان على بعض قوانين
او رسومات قد انتظمت اخيراً غب التسن الشافي لاجل خير الدير المذكور ،
وحن تدبير ، وسياسة الرهبان المقيمين فيه خدماته تعالى في الروحيات
والزمنيات ، ولجل الرسائل المقدسة ، واقام درس العلوم الجيدة فيه ، وهي
هذه الآتي ايرادها اعني قوانين دير القديسين مرشلتوس وبطرس لجمعية الرهبة
المنتببة للقديس انطونيوس اب الرهبان في جبل لبنان .

[٢١٧] اولاً : حيث ان هذا الدير قد تأسس [تأسس] من الجبر الاعظم
اكليسنضوس الحادي عشر ذي الذكر الصالح لاجل مساعدة الرسالات الشرقية ،
فليمتن رئيس المحل المرقوم بل ينتخب اقله ستة رهبان من بين الاثني عشر
راهباً الواجب ان يكونوا في عياله لغاية درس العاوم ، حتى يمد الجاهزم ذلك
يكونوا متأهين ، ومستعدين لممارسة تلك الرسالات التي يرى مجمع انتشار
الايان المقدس بان يرسلهم اليها .

(١) من الان ومساعدًا اعمل النسخ كتابة الاعداد في نسختنا ونحن واصلنا كتابتها
تسبلاً للمطالع الكرم وبظهر من نص هذا المجمع ان الوثائق التالية اضيغت اليه فيما سد .
(٢) راجع النص اللاتيني في كتاب البرايات للنيسي من صفحة ٢٢٧ الى ٢٣١ ، والترجمة
الدرية الحديثة في الاصول التاريخية ، المجلد الثاني صفحة ٧٨-٨٣ (الناشر)

ثانياً : فلنقل ذمة الرئيس العام بالا يرسل الى رومية الا الرهبان الناظرين الموسومين بالتقوى الفريدة ، والمزنيين بالحُصَال الحميدة ، والمتصقة [والمتصفين] بصحة الجسم الملائمة . ولا يكن [يكون] عمر هؤلاء المقتضى تعيينهم للدرس اقل من اثنين وعشرين سنة ، ولا ازيد من الاربعين سنة . وعدا ذلك فليكونوا جميعهم اما كهنة ، او من ينبغي ترتيبهم للكهنوت متى بلغوا السن المعينة من القوانين المقدسة .

ثالثاً : انه عدا شهادة الرئيس العام يلتزم كل منهم ان يصحب باطنياً [رخصة] من لدن السيد الكلي الاحترام بطريرك السريان الموارنة لكي تتقدم حالاً للسيد الكلي السور الكردينال المعامي القائم بوقته الذي يكون دائماً من كرديناية [كرادلة] مجمع انتشار الايمان المقدس [المقدس] .

رابعاً : انه حالما يلبثون الى رومية ، فليأشروا قبل الشهر عمل رياضة روحية بدة عشرة او ثمانية ايام ، وغب اقامهم ذلك فالذين [٢١٨] منهم يتأهبون للدرس يبرزوا [يبرزون] ميمناً امام الرئيس ، وفي غيابه امام وكيله باسمه ، وذلك بموجب الصورة الموضوعة هنا ، المقتضى تقديمها بعده بخط يده الاصلي لمجمع انتشار الايمان المقدس وهي :

« انا فلان الفلاني الراهب الناظر من حمية رهبنة القديس انطونيوس اب الرهبان في جبل لبنان احلف واعد بين يدي الاب المعترم فلان الفلاني رئيس دير القديسين رشبيلينوس وبطرس في مدينة رومية ، او بين يدي الاب الالائي وكيه بافي لا ابارح هذا الدير ، ولا اعني في ان اخرج منه لا بواسطة ولا بغير واسطة بذاتي ، او بتوسط شخص آخر الا بداعي علة شرعية مقبولة من الكردينال المعامي الكلي السور والاحترام ، وفقطاً عن ذلك فاني ابادر ذاهباً دون عناية الى ذاك الموضع الذي يبيّن اليه مجمع انتشار الايمان المقدس لاجل المحاماة عن الايمان الكاثوليكي وانتشاره ، وهكذا ليصدقني الله وانجيله هذه المقدسة » .

انا فلان الفلاني اقر بما هو اعلاه

بخط يدي

خامساً : ان الدارسين وباقي الرهبان لا يستطيعوا [يستطيعون] ان يقيموا في الدير المرقوم اكثر من ست سنوات . غير انه اذا دعت الضرورة ، واتقضى الصواب بان يقيم احدهم دائماً او الى زمان ما زيادة عن تلك الست سنوات ، فلتتس الرخصة في ذلك من المعامي الكلي سمحه .

[٢١٩] سادساً : فليكن جميعهم خاضعين للرئيس العام المقيم في جبل لبنان ، وللرئيس المقام منه على الدير المذكور . اما الرئيس المعين لهذا الدير فليعرض الباطن [الرخصة] التي بيده للمحامي الكلي سموه . ولا يسع [يسوغ] للرئيس ولا الآخرين ان يرسلوا احد الرهبان الى سرديا قبل اكتمال الست سنوات دون الرخصة ، والرضى من المحامي الكلي السور .

سابعاً : فليحفظ جميعهم باجتهاد القانون والفرائض الرهبانية المحفوظة والمتاد حفظها في جبل لبنان ، وليحفظوا ايضاً الطقس السرياني المثبت من الكنيسة الرومانية المقدسة بحسب عادة الكنيسة الانطاكية المدوحة سواء كان قياً يلاحظ الليتورجيا المقدسة ، والفروض الالهية ، ام فيما يلاحظ الاصوام ، وليحفظوا ايضاً البيرموثات وايام الاعياد المفروضة من الكنيسة الرومانية المقدسة .
ثامناً : فليعتن رئيس الدير في تدبير كلما يلزم للرهبان . وفيما يلاحظ امور المعيشة والكسوة فليتبع بقدر الامكان عاده باقي اديرة جبل لبنان .

تاسعاً : واذا امكن فليكن مدرّسان احدهما للغة السريانية والعربية ، والآخر للعلوم العالية اعني المنطق ، والفلسفة ، واللاهوت الادبي ، والجدلي . واذا امكن واتفق وجرد احد ذا قابلية لاقياس اللغة اللاتينية فليسمح له الرئيس في ان يقيم في الدير سنة اخرى زيادة عن الستين المحددة ، وانما غب الاستئذان من المحامي الكلي السور .

[٢٢٠] عاشراً : ان الامشولات في اللغات ، او في العلوم يجب اعطاؤها في مكان مشتهر بنده خمسة ايام كمن سبته ما خلا ايام الاعياد وايام البطالات التي يأمر بها المحامي الكلي السور تعيناً في دقة بمقدار ساعة كاملة قبل الظهور ، وكذلك بعد الظهور ، انما مع ابقاء فرض الساعات القانونية في الحوروس من الجميع .

حادي عشر : انما لمنوع على المدرّسين ، وكذلك على الدارسين الاستعفاء من الامشولات اليومية ، او ان يخرجوا من المحل في الايام المعينة عليهم للدرس ، ولولاية حجة كانت الا بعد اتمام الامشولات ، وباقي التمرينات المقتضى ممارستها في ذلك اليوم . وفي هذا الامر فليكن متيقظاً الرئيس او نائبه وملاحظاً دائماً .
ثاني عشر : انه لاجل ضرورة الدير يرخّص للرئيس ان يعين كهنة دارسين

للتقديس خارج الدير اقله كاهنين في السبة بنوع ان في السبة التالية بتعين اثنان غيرهما .

ثالث عشر : لا يُشغل على الدارسين بتسليم الوظائف الملهمية مثلاً كالوكيل ، وناظر القلايى ، وما اشبهها مما يُظن انه يعطل على الدرس .

رابع عشر : فليصر كل ستة اشهر فحص عشر عملاً استفاده كل من الدارسين ، وذلك امام الرئيس ، وباقي الرهبان الكهنة .

خامس عشر : فليتنازل المحامي الكلي السمو اماً بذاته ، اما بواسطة [٢٢١] كاتم اسرار مجمع انتشار الايمان المقدس الكلي الشرف الى زيارة الدير مرتين بالسنة ، وخصبته خبير باللغة السريانية ، والربية ، وبالعلوم المباشر درسها الوهبان لاجل الفحص عن نجاح الدارسين ، والاستعلام عن حالة الرهبان . ومثل ذلك فليتعين من المحامي الكلي السمو بعض من الرئيس (كذا) لاجراء الفحص المدقق مرة في السنة عن مداخيل الدير ومصاريفه .

سادس عشر : انه في كل ايام الاحاد فليارس كل من الدارسين عمل ارشاد ، او خطاب بحضور الرهبان المشتهر .

سابع عشر : انه غب اكتمال السنوات الست فليارس الدارسون دون عائق الى حيثما يرى مجمع انتشار الايمان المقدس ان يرسلهم ، واذا اتفق عدم صدور تميم من طرف المجمع المقدس ، فليارس الدارسون وباقي الوهبان برضى المحامي الكلي النيابة الى سوريا عند الرئيس العام . والرئيس العام بمد ان يحضرم لدى البطريرك الكلي الاحترام فليضهم في ذاك الدير الذي يراه اكثر موافقة بالرب .

ثامن عشر : ان الموارنة المسافرين ككناشين كانوا ام عوام فليقبلوا في بيت الضيوف الملائق الذي مدة ثلاثة ايام بتقضى قانون الضيافة الرهبانية . واذا اراد احدهم ان يتعاق بزيادة ، فان لم ينتظر ورود ضيوف خلافه ، فيستطيع الرئيس ان يوسع له الزمان المذكور الى خمسة عشر يوماً ايضاً . ولكن بشرط ان يعتني هو بعاش نفسه . اما اذا زعم احد انه يلزمه اعاقا اكثر فليتمس [٢٢٢] الرخصة من المحامي الكلي النيابة . انتهى .

فاذ كان الرئيس والرهبان المار ذكرهم مجسباً كان مدرجاً في اعراضهم

ذاته يرغبون جداً ان نزيد بحماية تثبيتنا الرسولي هذه القوانين والرسومات لكي نحوز اقوى ثبوت ، ونحفظ باكثر تدقيق ، فنحن حال كوننا دائمين بمقدار ما يمكننا بالرب ان نعمم بالمجاوبة لم رغوبات الرئيس والرهبان الصالحة في هذا الامر ، فبمرونا هذا ان نحمل كلاً من افرادهم من كل حرم ورباط ، ومنع ، ومن سائر الاحكام ، والتأديبات ، والقصاصات الكنائسية مها كانت ، سواء كانت مبرزة من الناموس ، او من الانسان بآية حجة او علة كان ان وجدوا موثوقين بها ، وذلك لنوال مفعول مرسومنا الحاضر فقط . ونعتبرهم محلولين منها ، وبغيل منمطفين الى التوسلات المقدمة لدينا باسمهم بتذلل في شأن ذلك غب امعان النظر في الاعراض المقدم لنا آنفاً من ولنا الحبيب نيقولاوس الملقب سينيولا كيردينال الكنيسة الرومانية المقدسة ، وقسيسها ، والمحامي لجمعية الرهبان المار ذكبرها لدينا ولدى الكرسي الرسولي الذي بتواقفة رأي مجمع اخوتنا الموقرين كيردينالية [كرادلة] الكنيسة الرومانية المقدسة المقامين لانتشار الايمان قد فحص بتدقيق القوانين او الرسومات المذكورة ، فبمرونا الحاضر نقرر ونثبت بالسلطان الرسولي القوانين ، او الرسومات المدرجة آنفاً ، وتزيدها تأييد الثبات الرسولي العليل المثلوم معروضين جميع النقائص الناموسية ام العملية ان كانت باي نوع كان موجودة فيها .

ومحکم بان تكون هذه الرسالة خاضرة [٢٢٣] ، والقوانين ، والرسومات المتضمنة فيها ثابتة دائماً ، وضخيجة ، وذات فاعلية الان ، وفيما بعد ، وان تكون حائزة وفائلة مفاعيلها بالكامل ، وان تفيد على التمام اولئك الذين تخصهم ، او يوف تخصهم بوقته كونه ينكيلي ، وان تحفظ منهم فيما يخص جميعهم دون انشلام . وهكذا ينبغي ان يحكم ويجدد من القضاة الاعتياديين والموكولين اليهم كانوا سقى من مستعمي دعاوي البلاط الرسولي فيما تقدم ذكره وببطلان ، ونلاشي كلما تتفق المحاولة به بالخلاف على ذلك من اينا سلطة كانت سواء ، كانت بمرقة ام بجبل . دون ان يضاد ذلك الرسومات ، والتشريعات الرسولية ، ولا فرائض الدير والرهبنة ، وجمعية الرهبان المذكورين اعلاه بقدر ما يحتاج الامر ، ولا العوائد ، والانعامات ، والمنحآت ، وان كانت مزيدة بالخلف ، وبالتثبيت الرسولي او باي اثبات آخر كان ، ولا الرسائل الرسولية

المطاة خلافاً لما تقدم باي نوع كان او مثبتة ، ومجددة ، فهذه جميعها اجمالاً وافراداً ، ونحن نحسبون فحاويها كأنها مصرحة بالتام والكفاة [الكفاية] بمنسوما الحاضر ، ومدرجة فيه كلمة فكلمة ننعقنها بالخصوص والتصريح (وان كانت لتبقى على قوتها بخلاف جهة) وذلك هذه المرة فقط لحصول مفعول الاثبات المقدم ذكرهما . ولو ضاد ذلك مها كان مما سواه . ثم زيد بان النسخ ، او الصور المنقولة عن رسالتنا هذه الحاضرة ، ولو مطبوعة ايضاً ، وكانت بمضاهة بيد منسجل مشتهر ، ومهورة بمختم شخص مرتب في مقام كتابي تحوز نفس الثقة في القضاء ، وخارجاً عنه كالتى تحت لرسالتنا الحاضرة بعينها ان تقدمت [٢٤٠] او اظهرت .

أعطي في رومية هذا القديسة مريم الكبرى تحت ختم الصياد في اليوم الرابع عشر من تموز سنة ١٧٣٢ وهي السنة الثانية لبريتنا .
الكردينال فرنسيس اوليفريوس

عدد ١٩ : كتابة السيد البطريرك والسادة مطازين الطائفة واساقتها
لقداسة البابا بيوس التاسع بها يتسرون اثبات المجمع البلدي المنعقد منهم في ١١
[من] نيسان سنة ١٨٥٦ .

اجا الاب الاقدس

غب الاغناء التام ، والجذر اللاتق امام اقنومك الطاهر ، والتمس البركة الرسولية من بينك المقدسة بكل اوقار واحترام . نرض انه امثالاً لاوامرك الرسولية الموضحة في رسومك المنفذ بتاريخ ٢٣ [من] اذار سنة ١٨٥٥ الماضية قريباً في ان نغد بجمعا اقليياً في طائفتنا بجمعا كان تحرر من مجمع انشار الايمان المقدس للرحوم البطريرك يوسف المازن ، وانما لواجبات وظيفتنا قد اجتمعنا في كسروان في دير سيدة بكركي التابع الكرسي البطريركي بحضور حضرة الاخ المحترم المطران بولس ده بروتوني القاعد الرسولي بدسوق المذاكرة ومدولة [٢٢٥] الازا . بضامع بعض بجميات سرية .

ففي اليوم الحادي عشر من شهر نيسان هذه السنة قد صار افتتاح عقد بجمنا هذا الاقليسي الامور به من قداستكم في كنيسة الدير المرقوم . وقد نظناه على منهاج بجمنا اللباني المنعقد سنة ١٧٣٦ واضمن بجم امركم ازا . اعيننا كما قد دُهم فيه قبلاً . وقد غناه في ست جلسات على ثلاثة ايام متتالية بروح الرب الهنا بكل حب ، وسلام ، واتفاق .

وجيئنا قد ارضينا به ، وقبلاكل ما تم فيه ، ورضينا به في كتاب واحد ضيفين اليه بعض حواشي في آخره . وامضينا وسجلناه ، وما نحن مقدمونه الان لاغتاب مدتكم الرسولية عن يد مجدهم المقدس المقام لانتشار الايمان .

ويما ان خير الانفس السايي السامي قلد قدايتكم الاهتمام العام في امر الكنائس باجمعها ، واقامكم رأداً منظورا في بيته المقدسة التي افتداهما بدمه الكريم في العالم بامره ، فتوسل جيئنا الي عواطف احشاء راحمكم الابوية بان غب ان تأمروا بفحص مجيئنا المذكور نتمنازلوا الي اثابته وتزيدوه بجمه ساطاتكم الرسولي العام بمجها هو عشينا [المثا] بملكم التميم ، وثقتنا بوفرة استمالتكم لتجوتنا .

وفيما اتنا فتبهل لديه تعالى بكل حرارة بان يحفظ لنا ولكامل العالم الكاثوليكي شريف وجود قدايتكم زماناً مديداً محتقاً بالمادة والتأييد والمز والنصر المزيد ، فبكل وقار وجلان نجو جيئنا ولو عن بعد امام شخص قدايتكم ملتسبين تكراراً من [٢٢٦] ييئتمكم المقدسة لنا ولكامل طايفتنا هذه بركمكم الرسولية التي هي عربون مودنتكم الابوية ثانياً .

في دير سيدة بكركي في ١٤ [من] نيسان سنة ١٨٥٦

عبدكم

† بولس بطريرك انطاكية

بوساير المشرق

- † عبدكم انطونيوس الخازن مطران جبلك وبالنيابة عنه الخوري طوريا الخازن
- † عبدكم عبد الله البستاني مطران صور وصيدا وبالنيابة عنه الخوري بطرس البستاني
- † عبدكم بولس موسى [كاتب] مطران طرابلس
- † عبدكم يوسف رزق مطران قوروش
- † عبدكم فيلبوس حبيش مطران حماة
- † عبدكم طوييا عون مطران بيروت
- † عبدكم يوسف جمجع مطران قبرس
- † عبدكم نيفولاوس مراد مطران اللاذقية
- †† عبدكم اسطفانوس الخازن مطران دمشق
- † عبدكم يوسف مطر مطران حلب

عدد ٢٠ : كتابة السيد البطريرك والمطارنة والاساقفة المشار اليهم لمجمع انتشار الايمان المقدس في ما يلاحظ المجمع البلدي المذكور .

اجا السادات الكليوا (كذا) النياقة ،

غيب اهداء ما وجب ولاق لسوكم من الاحترام والاحتشام . نعرض انا بحسب الاسر
الرسولي [٢٢٧] الصادر قبلاً للرحوم البطريرك يوسف المازن ، والمكرر في ٢٣ [من]
اذا سنة ١٨٥٥ بان يفقد مجمع بلدي في طابقتنا .

ففي اليوم الحادي عشر من شهر نيسان هذه السنة قد عقدنا مجعماً بلدياً في كسروان
بدير سيدة بكركي التابع الكرسي البطريركي بحضور حضرة الاخ السيد بولس برونوني
القاصد الرسولي الكلي الشرف والاحترام . وقد اخذنا به اسلوب مجعنا اللبثاني المقدس ،
فشدقنا ما كان متراسياً ، وختنا [وختنا] باتباع ما كان مهورياً بوضنا بعض دسومات
تناسب المقصود ، وذلك بعد الاجتماعات والمداورات السرية فيما بيننا التي سبقت الجلسات
القانونية ، ودونا اعمال مجعنا هذا بكتاب نحن مقدمونه الان مع الخواشي التي اضفناها اليه ،
ومضمونه عن يد نياقتكم لسدة ذاك الراعي السامي الجالس في عرش الكنيسة الاسس
الضابط مركز الوحدة ، والرياسة العامة المطلقة على كافة البيعة المقدسة قداسة سيدنا الابا
بيوس التاسع الحبر الروماني الاعظم المالك سيداً مصحوباً بمروض متقدم الان منا
بالمصروف لمرش قداسه طي مروضنا هذا لنياقتكم لكي بما انه معلم المسكونة الغير القابل
الغلط يأسر بفضحه واثباته ، فنترجى مكارمكم ان تقدموه لديه ، وان تظهروا النيرة على
اقام مرغباننا هذه فيما اتنا نسال تما ان يطيل حياتكم زماناً مديداً لخير ديانتنا الكاثوليكية
المقدسة اجا السادات الكليوا (كذا) النياقة .

في دير سيدة بكركي في ١٤ [من] نيسان سنة ١٨٥٦

الداعي لنياقتكم

بولس بطرس بطريرك انطاكية

وسائر الشرق

[٢٢٨] ثم الامضوات المنقفة على العريضة المقدمة للحبر الاعظم (ولا حاجة بنا الى

التكرار) (الناشر)

عدد ٢١ : [٢٢٩] رسالة رسولية من سيدنا الكلي القداسة الابا بيوس

التاسع بالنهاية الالهية بالتحديد الاعتقادي في الجبل الغير المدنس بالبتول والسدة
الله في رومية سنة ١٨٥٤ .

[٢٣٠] بيوس الاسقف عبد عيد الله للذكر المخلد

من حيث ان الله الغير المرصوف عز وجل الذي طارقه الرحمة والحق ، والذي

مشيئة القدرة ، وحكمته تتصل بتغاز (كذا) من عاية الى غاية ، ويرتب كل شي. بنوع عذب ، قد سبق ونظر منذ الازل انه ولا بد من حصول الانهدام المرثى له جداً للجنس البشري جميعه من قبل مخالفة آدم ، وبسر محجوب عن الاحقاب قد رسم بان يتسم فعل خيريه الاول بواسطة تجسد الكلمة بسر اعظم خفاء لتلا يهلك الانسان المرقل في الجبرية بحيث الردارة الشيطانية خلافاً لقصده الرحوم ، وان يقوم بحال سعيدة بالناية بآدم الثاني ما كان عتيدياً ان يسقط بآدم الاول . فانتخب ورسم منذ البدء وقبل الاجيال اما لابنه الوحيد منها يتلد متجسداً في ملو. الازمنة المقيرط . وبمقدار هذا حده قد انعطف بالمحبة فحوها افضل من جميع الخلايق باسرها حتى انه قد ارتضى بها وحندها بارادة كلية الانطاف ، ولهذا السبب قد افعمها جداً قبل كل الارواح الملائكية وجميع القديسين الساهوين فيضان كل المواهب الساهرة الصادر من كثرة الوهية بنوع عجيبي هكذا ، حتى ان هذه نفسها ، وفيها هي مبراة ابدًا ودائماً من كل وصحة خطية ، وجميلة كلها وكاملة [٢٣١] تنظير ذلك الملو. من البرارة والقداة ، الذي لا يمكن ان يفهم قطعاً اعظم منه بعد افه ، والذي ما من احد يستطيع ان يدركه بالتصور غير [فقط] .

ويقيناً انه كان الخليق ان تتلالي محبة دايماً باشعة القداة الكاملة غاية الكمال ، وان هذه الام المكرمة تفوز به مستور. نذيق جداً على اخية القديمة ناجية بالكلية من وصحة الجبرية الاصلية عين . اذام التي قد رسم الله الاب ان يطيها. ابنه الوحيد المولود من قبله . وبسبب منه كنفه هكذا حتى ان واحداً عينه يكون طبيعياً بالاشترائك ابن انه الاب ، وابناً للبترول التي قد اختار الابن ذاته ان يصيرها جوهرياً املاً له ، والتي شاء الروح القدس ، وجمل بان تجبل ، ويتلد منها ذلك الذي ينبثق منه هو ذاته .

فالكنيسة الكاثوليكية المرتشدة دايماً من الروح القدس ، وعمود الحق ونباته لم تفتقر عن ان توضح ، وتقدم ، وتؤيد بالازيد يوماً بافعال سنية ، ويتواصل برهان متنوع الانحاء. هذه البرارة الاصلية لهذه البترول السامية مع قداستها العجيبة المقارنة من كل وجه سمو مقام والدة الله ، متمسكة بها كتعليم مقبول

الهايا ، ومتضمن يودية الرحي الساري ، لان الكنيسة ذاتها قد اعلنت بكل توضيح هذا التعلیم المزهري منذ الازمنة القديمة جداً ، والقروس بالتمام يقول المؤمنین ، والمذاع بنوع عجيب في العالم الكاثوليكي باهتمام الرساء الكنائسين ، واجتهادهم من كونها ما ارتابت ان تقدم الحبل بهذه البتول عنها لمادة المؤمنین المشهورة ، وتكرهم ؛ الفعل الذي به قد [٢٣٢] اظهرت وجوب العبادة للعجل بهذه البتول ذاتها الفريد والعجيب والمحتجب اعظم احتجاب عن مبادئ سائر الناس ، والمقدس بكلية ، اذ لا تحتفل الكنيسة ايام الاعياد الا للقديسين . ولهذا قد اعتادت ان تستخدم في الفروض الكنائسية والليتورجيا المقدسة ، تلك الالفاظ عنها التي بها تكلم الاسفار الالهية عن الحكمة النير المخلوقة ، وتمثل اصولها الازلية ، وتبسيها الى اصول هذه البتول ، التي برسم واحد بعينه قد ارتقت مع تجمد الحكمة الالهية .

انه ولئن كانت هذه الاشياء المقبولة عند المؤمنین طراً تظهر باي اجتهاد قد تمكت دائماً الكنيسة الرومانية عنها ام جميع الكنائس ومطلعتن بهذا التعلیم بالحبل المتزه عن كل دنس بالبتول ، الا ان اعمال هذه الكنيسة الباهرة تستحق بواجب ان تتعدد فرداً فرداً من حيث ان شرف مقام هذه الكنيسة ذاتها ، وسلطانها على ساميان هذا الحد بقدر ما يجب من كل وجه لتلك التي هي مركز الوحدة الكاثوليكية ، التي فيها فقط انخفضت انديانتها خلواً من انشام ، ومنها ينبغي ان تستمد جميع باقي الكنائس تجربة الايمان . ومن ثم فبذات الكنيسة الرومانية بانها لم يكن لديها شيء اسم من ان تثبت باي كان من انواع ذات الفصاحة البليغة الحبل بالبتول النير لنفس ، وان يورده ، وتسمي العبادة والتعلیم به ، وتقتصر لها ، الامر الذي تشهد به ، وتوضعه بنوع ظاهر اليان جداً اعمال سلفائنا الاحبار الرومانيين السنة والمتعددة ، الذين قد استودع لهم بنوع الهي بشخص رئيس [٢٣٣] الرسل الاهتمام والسلطان الساميان من المسيح الرب على رعاية الحراف والنجاج ، وعلى تثبيت الاخوة ، وتديبر الكنيسة باسرها وسياستها .

ولمن المحقق ان سلفائنا قد افتخروا جداً بان يرسموا بساطانهم الرسولي عيد الحبل في الكنيسة الرومانية ، وان ينموه ويحلوه بالفرض والقداس الحصوصيين ،

الذين [الذين] فيها تقدر بابلغ ايضاح خلة عصمتها من الوصمة الارنية ، وان
يجرّكوا بكل ايدٍ هذه العبادة المرسومة ، ويوسموها سوا . كان يجمع الفخرانات ،
ام بالاخويات المثبتة ، والشركات ، والجمعيات الرهبانية المقامة لآكرام الجبل
الغير المدنس ، او بلاذن المنسوح للندن ، والاقاليم ، والممالك بان يختاروا لهم
والدة الله محامية تحت عنوان الجبل الغير المدنس ، ام بالتعريفات التي تحفوا بها
تقوى اوليك الذين تحت عنوان الجبل الغير المدنس شيذوا اذيرة ، واوسيطالات
[مستشفيات] ومذابيح ، وكنائس ، او الذين وعدوا بقسم بان يناضلوا بكل
جراة عن الجبل بوالدة الله الغير المدنس .

وفضلاً عن هذا قد سرّوا جداً بان يرموا في ان عيد الجبل يجب اعتباره
من كل الكنيسة بذاك الاعتبار والصفات عينها كعيد آليلاد ، وان يحتفل عيد
الجبل مع الثمانية الايام من الكنيسة اجمع ، وان يوقر بقداسة من الجميع فيما
بين الاعياد المأمورة . ويجب ان تصنع سنوياً الكابلاً [المصلي] الخيرية في كنيستنا
البطوركية اللارينا في اليوم المقدس للجبل بالبتول . ومن ثم لرغبتهم الحارة في
ان يضرّموا بالازيد يوماً بمقول المؤمنين هذا التلميم بالجبل الغير المدنس بوالدة
الاله ، وان يجركوا تقواهم ليوقروا بحسن العبادة والاحترام هذ البتول عينها التي
حبب بها خلاً من الوصمة [٢٣٤] الاصلية ، فقد سرّوا ان يتنحوا بكامل
الرضى اثنا بان يُجهر في الطلبات اللوربتانية ، وفي مقدمة القداس عينها الجبل
الغير المدنس بالبتول . ولهذا السبب فشرية الايقان فيه كانت ترسم بفریضة
التوسل ذاتها .

اما نحن فباقتفاننا اثار سلفاننا الخرييل اعتبارهم ليس فقط اثبتنا واقبتنا
الاشياء المرسومة منهم بتقوى جزيلة ، وحكمة فائقة جداً ، بل ونحن متذكرون
ايضاً مرسوم سيستوس الرابع قد ايدنا بسلطاننا الفرض الحصوصي بالجبل الغير
المدنس ، وبروح مبتهج في الغاية قد آذنا الكنيّة باسرها باستماله . ولان الاشياء
التي تختص بالعبادة هي مرتبطة بموضوعها اشد الارتباط ، ولا يمكن ان تستر
ثابتة وراحتة اذا كان ذاك الموضوع مرتباً فيه ، ومتقبلاً في حالة الالباس ،
فلهذا خلفاؤنا الاحبار الزرمانيون الموسعون بعناية اهتمهم العبادة للجبل بها قد
اجتهدوا بغاية الاعتناء . بان يوضّحوا هذا الموضوع ، والتلميم به ، ويجثروا عليه

جداً ، لانهم قد علوا باجلى بيان في ان يُصل عيد الجبل بالبترول .
وقد حرموا ككاذب وغريب عن نية الكنيسة راى اوليك الذين كانوا
يزعمون ويوجبون بان العبادة المقدمة من الكنيسة ليس للجبل به ذاته بل
لتقديسها . ولم يحكموا بان يُعامل بلطف اوليك الذين لكي يهدموا التعليم
في الجبل الغير المدينس بالبترول ، فباختراع فرق ما بين الدقيقة الاولى من الجبل
بها ، ودقيقة [٢٣٥] اخرى غيرها كانوا يزعمون بان يحتفل بالجبل اكن ليس
بالدقيقة الاولى لان سلفانا قد اعتبروا من اخس القامهم ان يحاموا بكل
اجتهاد ، ويؤيدوا عيد الجبل بالبترول ، والجبل بها منذ الدقيقة الاولى كوضع
حقيقي للعبادة .

فن ثم هي تحديدية حقاً الألفاظ التي بها سالفنا اسكندر السابع قد اوضح
خلوص نية الكنيسة قائلاً : « حقاً انها لقديمية عبادة المؤمنين بالمسيح نحو امه
الكلية الطوبى مريم البتول المرثاين ان نفسها قد كانت محفوظة وناجية من وصية
الخطيئة الاصلية في الدقيقة الاولى من ابداءها ، وحلولها في جسدها ، وذلك
بتسعة خصوصية ، وانعام من الله غب النظر في استحقاقات ابنه الفادي اجنس
البشري ، والمحتفلين بهذا الراي ، والمعيدن باحتفال عيد الجبل بها » .

ويتيناً انه كان امراً ذا اعتبار لدى سلفاننا انفسهم ان يحاموا اولاً بتناضلة
واجتهاد كلي سألماً ومحفوظاً احسن حفظ التعليم في الجبل الغير المدينس بعبادة
لانهم ليس فقط لم يحتفلوا قطاً ان يُعاب هذا التعليم ، ويُزدرى به من اي كنيسة
باي نوع كان بل انهم لقد تقدموا بالازيد جداً الى ان يشهروا بايضاحات نية
مكررة مرات كثيرة التعليم الذي به تقرر بالجبل الغير المدينس بالبترول ، وانه
يعتبر باستحقاق موافقاً للعبادة الكنائسية ، وانه قديم وعمومي حقاً هكذا حتى
ان الكنيسة الرومانية قد اعنتت بحاماته وحفظه ، وانه اهل لان يستعمل في
الليتورجيا المقدسة عنها ، والطلبات الاحتفالية .

ولم يكتبوا بهذا ، اي بان يبقى ثابتاً دائماً لان [٢٣٦] اسكندر السابع
في مرسومه المبدوا (كذا) « الاهتمام بجميع الكنائس » [فيها] ، كانوا اول
الثامن منه سنة ١٦٦١ [لم يحدد فقط] التعليم الغير المثلوم بالجبل الغير المدينس
البترول بل قد حرموا [حرم] بصرامة جداً اسكان محاماة الراي المضاد هذا

التعليم سوا. كان ذلك خفيةً ام ظاهراً، وارادوا ان يكون مثلوماً كيجرح متتوع، وللا لتبين جزافية هذه الايضاحات المكررة الجليلة غايةً، فاضافوا عليها رسماً.

وقد ضمن هذه الاشياء كافةً سالفنا اسكندر السابع المرمى اليه في هذه الالفاظ وهي: «انه وفيما نحن ممعنون النظر في ان الكنيسة الرومانية تعيد باحتفال عيد الجبل بالبتول مريم الفائق طهرها دائماً، ورُسمت قديماً فرضاً ممتازاً بنوعه، وخصوصاً لهذا العيد بحسب الرسم الصالح والتقوي والمدوح الذي قد برز حينئذ من سالفنا سيستوس الرابع. ومريدون اقتفاء بنموذج سلفائنا الاحبار الرومانيين بان فؤيد هذه التقوى المدوحة، والعبادة، والعيد، والتكريم المقدم، بحسب هذا الرسم الغير المتغير البتة في الكنيسة الرومانية بعد ترتيب هذه العبادة نفسها، وان نحامي التقوى والعبادة في تكريم واحترام هذه الام الكلية الطوبى، اي المحفوظة من الخطية الاصلية بنعمة سابقة من الروح القدس، وراغبون بان تحفظ في قطيع المسيح وحدة الروح برباط الصالح غب تحييد المنازعات والمخاصات، ورفع الشكر، فاجابة الى الالتهام والتوسلات المقدمة لنا من الاساقفة المقدم ذكرهم، ومن جامع كنائسهم، وتوسل الملك فيلبوس، وما لكه نجد المراسم [٢٣٧] والناشير المعرزة من سلفائنا الاحبار الرومانيين، وخاصة من سيستوس الرابع، ويولس الخامس، وغريغوريوس الخامس عشر بشأن الزأي المقرر بان نفس مريم البتول الطوباوية في حال ابداءها، وحلولها في الجسد قد منحت نعمة الروح القدس، وحُفظت، وصينت من الخطية الاصلية، وفي شأن عيد الجبل بالبتول مريم والدة الله ذاتها، والعبادة المقدمة حسب هذا الزأي الصالح كما ذكر، ونأمر ان تحفظ تحت لاية التأديبات والقصاصات المتضمنة في المراسم ذاتها».

وفضلاً عن هذا ان جميع اوليك الذين افراداً واجملاً يقصدون عن عمد ان يفسروا المراسم والناشير اثار ذكرها بنوع كذا حتى انهم بخادعة يعطلون بواسطتها شأن الزأي المقدم ذكره، والعيد والعبادة المقدمة بحسبه، والذين يضمنون هذا الزأي، والعيد والعبادة تحت الجدال، والذين باي نوع كان باستقامة، او بغير استقامة، او باي حجة كانت، ولو بحجة فحص قابلية تحديده، او

بجدة شرح وتفسير الكتاب المقدس ، والاباء القديسين ، والعلماء ، واخيراً
 بآية حجة اخرى كانت ، او سبب كان سوا. كان ذلك خطأ ام قولاً يتجاسرون
 على ان يتكلموا ، او يعظوا ، او يتداولوا ، او يجادلوا ضد ذلك محددين ، او
 مقررين اي شيء. كان ضد هذا ، او موردين اعتراضات ، ويتركونها غير منحلة
 مباحثين عن هذا باي نوع كان غير قابل الاقتكار فيه ، فعدا القصاصات
 والتأديبات المنضمة في مراسيم سيستوس الرابع [٢٣٨] التي تريد ان يخضروا
 لها ، ونحضهم لها برسالتنا هذه الحاضرة ، نريد ان يكونوا عادمي الاستطاعة
 على الوعظ ، والقراءة باشتهار ، والتعليم ، والتفسير ، والصوت الفاعلي والانفعالي
 بذات الفعل عينه في اي انتخاب كان دون افتقار الى ايضاح آخر ، وان يكونوا
 ساقطين بذات الفعل نفسه في قصاصات عدم القابلية المزيده للوعظ والقراءة
 باشتهار ، والتعليم ، والتفسير بغير ايضاح آخر القصاصات التي لا يمكن ان يدخلوا
 منها ، او يتفصح لهم فيها الا من انفسنا ، او من خلفائنا الاحبار الرومانيين.
 ونريد ان يخضروا كما اننا نحضهم برسالتنا هذه الحاضرة لقصاصات اخرى
 يجب انزالها بهم على ايثارنا ، او على ايثار خلفائنا الاحبار الرومانيين انفسهم
 محددين مناشير ومراسيم بولس الخامس ، او غريغوريوس الخامس عشر المار
 ذكرها اعلاه .

وما الكتب التي فيها يترجع الى الرب الرأي المتقدم ذكره ، او العيد ،
 او العبادة بحسبه ، او انها تتضمن باي نوع كان ، كما اعلاه ، شيئاً يكتب ،
 او يقرأ ، او مخاطبات ، وخطبات ، ومباحثات ، وجدالات ضد ذلك عينه ، وقد
 اشترت بعد مرسوم بولس الخامس المار ذكره آنفاً ، او العيد اشتهارها فيما بعد
 باي نوع كان ، فنحربها تحت القصاصات والتأديبات المنضمة في فهرست
 الكتب المحرمة ، ونريد ، ونأمر ان تحسب محرمة بنوع صريح بذات الفعل
 خلواً من ايضاح آخر .

ثم انه لقد عرف الجميع كافة بكم اجتهاد قد تعلم ، وتقرر ، وتحماسي
 عن هذا [٢٣٩] التعليم بالحيل الغير المدنس بالبتول والدة الله من الجمعيات
 الرهبانية الجزيل اعتبارها ، ومن المدارس اللاهوتية الاعظم شهرة ، ومن العلماء
 الاكثر حداقة بعلم الامور الالهية ، وكذلك قد علم الجميع بكم اجتهاد قد

كان اهتمام الروسا. الكنائسيين بان يقرأوا معترفين جهاراً ، وعلناً في نفس
الجماعات الكنسية بان مريم البتول والدة الله الكلية القداسة لم تستحوذ عليها
الحطية الاصلية بته ، وذلك لوجه استحقاقات المسيح الرب القادي السابق النظر
فيها بل قد عصمت من وصمة [خطء] الاصل ، ولهذا قد افتديت بنوع
اشرف سمواً .

وزد على هذه ذاك الامر الجزيل اعتباره جداً ، والعظيم بالغاية ، وهو ان
المجمع التريدينيني عينه ايضاً اذ ابرز المرسوم الاعتقادي في لخطية الاصلية الذي
به طبقاً لشهادات الكسب المقدسة ، والاباء القديسين ، والمجمع الجزيل ثباتها ،
قد رسم وحدد ان البشر باجمعهم كافة قد اقلدوا ملتطخين بوصمة الحريرة
الاصلية . الا انه قد اوضح جهاراً ان ليس قصده في المرسوم عينه ، وفي اتساع
التحديد ، ان يشمل مريم البتول الطوبارية والدة الله الغير المدنسة ، لان ابا
المجمع التريدينيني قد اشاروا بالكفاة [بالكفاية] في هذا الايضاح باعتبار
ظروف الامور والازمنة الى عصمة هذه البتول الكلية الطوبى من الوصمة
الاصلية . واوضحوا من ثم ايضاحاً جلياً بانه لا يمكن البتة ان يورد بصواب
لا من الاسفار الالهية ، ولا من التقليد ، ولا من شهادات الاباء شيء ما يضاد
ماي نوع كان مناتب [٢٤٠] هذه البتول الجزيل سمواً .

ولم نحتر ان التواريخ الجزيلة الايضاح للقمية نتيجة للكتبتين اشرقية
والنورية تشهد بثبات وطيد بان هذا التعليم بالجيل الغير المدنس بالبتول الكلية
الضري نقرر بسنى ايضاح ، والموضح ، والمؤكد بالازيد يوماً بواي الكنيسة
الجزيل الاعتبار ، واسلطانها ، واجتهادها ، وعلما ، وحكمتها ، والمدافع بنوع
عجيب عند كل شرب العالم الكاثوليكي وطرائقه اجمع قد وجد دايماً مقبولاً
في الكنيسة عيناً كمن الاقدمين ، وموسوماً يرسم التعليم الموصى به لان كنيسة
المسيح الحافظة بحرص ودائع العقائد الدينية والحامية عنها لا تغير شيئاً منها
البتة ، ولا تنقصه ولا تريد عليه ، ولكنها بكل دراية عند مداولتها بالامور
القديمة بامانة وحكمة تهتم بان تبحث فيها ، وتنقيها ان وجدت قديماً غير جلية ،
ووضع اصل غرستها ايمان الاباء. اهتماماً هذا عظيم مقداره حتى ان عقائد التعليم
الساوي هذه تقبس وضوحاً بيناً وجلاء وامتيازاً ، لكنها تبقى مالكة كالمها ،

وقامها ، وخاصيتها ، وترداد في جنسها فقط اعني في العقيدة عينها ، والمعنى ذاته ، والرأي نفسه .

ولمن المؤكد ان الاباء ، وكتبه الكنييسة المنفقين في الاقوال السهادية ، ولم يكن في كتبهم المؤلفات مجزئيل الاعتبار على تفاسير الكتب المقدسة ، وحمادة العقائد الدينية ، وتثقيف المؤمنين شي . ما اهمّ بته من ان يندردوا ، ويعظموها بكافحة [٢٤١] وبانواع كثيرة عجيبة قداسة البتول الفاتحة ، ومقامها الشريف ، وعصتها من كل وصمة خطية ، وانتصارها الاشرف سمواً على عدو الجنس البشري الجهنمي .

ولهذا ففي ايرادهم الالفاظ المعلن الله بها في مبادئ العالم ذاتها ادوية حنوه المدة لتجديد المائتين ، والتي بها جل ثناؤه كبح جسارة الحية الخداعة ، واقام الرجاء بنوع عجب جنسنا قائلًا : « انني اضع عداوة بينك وبين الانثاة ، وما بين نسلك ونسلها » قد علموا ان بيذه الآية الشريفة الالهية قد سبق رسم النبوة بنوع جلي وظاهر عن القادي الرحم للجنس البشري ، اعني يسوع المسيح ابن الله الوحيد ، وعن مريم البتول والدته الكلية الطوبى ، وتصرحت بنوع شهير عداوة كليها ضد الشيطان .

ولهذا كما ان المسيح الوسيط بين الله والناس بتقتضه شعار الطيعة البشرية محي [محا] صك الرسم الذي كان ضدنا اذ علقه على الصليب منتصراً ، فهكذا البتول الكلية القداسة المتحدة . مع برباط وتيق ، وغير قبيح او خلل ، المحارسة به فعل العداوة الدائمة ابداً ضد الحية السمية منتصرة لبي انتصاراً كاملاً جداً ، قد سحقت رأسها باخصها الغير المذنب ، فانتصرت البتول هذا السامي والفريد ، وبرارتها الفائت سموها جداً ، وطهارتها ، وقداستها ، ونقاوتها من كل وصمة خطية ، وغزارة جمع النعم السويه وفيضائها ، والفضائل ، والخصبات ، وعظم قدرها الغير الموصوف قد نظرها الاباء . انفسهم :

اولاً : بصفينة نوح ، تلك التي رست برسم الهي [٢٤٣] ، واضحت ناجية وسالمة من الترق الذي عم كل العالم .

(١) هكذا ورد في المخطوطة مع أن الرقم الختبي يجب ان يكون ٢٤٢ (الناشر)

ثانياً : بذاك السلم الذي رآه يعقوب واصلاً من الارض الى السماء، وكانت ملائكة الله صاعدة ومنحدرة على درجاته، وفي رأسه كان الرب قائماً؛ وبذلك العليقة التي رآها موسى تضطرم من كل جهة في المكان المقدس، ولم تحترق فيما بين لهيب النار المزهج [المؤجج]، ولم تكبد ضرراً ولا يبراً بل كانت تحضل خزهرة بنوع جميل

ثالثاً : بالبرج الغير المقهور تجاه العدو الملقى فيه الف ترس، وكل سلاح الاقوياء .

رابعاً : بالبستان الملقى الذي لم يرا اثلاماً، ولا فساداً يخادعات الكامن ايئنا كانت .

خامساً : بمدينة الله تلك الثلاثية التي اساساتها في الجبال المقدسة .

سادساً : بهيكل الرب الكلي السما المتلاني بالاشعة الالهية، المتلني من مجد الرب .

وكذلك برموز هذ صفتها كثيرة جداً قد سلنا الاباء بأن بها قد تقدم الايضاح عن عظمة المقام السامي لوالدة الله، وبراءتها الغير المدنسة، وقداستها المترهة عن كل عيب . ولكي يرسم هؤلاء الاباء انفسهم عظمة المواهب الالهية ذاتها، والكهبل الاصلي لهذه البتول التي اتلد منها يسوع فباستخدام اقوال الانبياء قد مجلوا هذه البتول الكلية السما بالحمامة النقية، واورشليم المقدسة، وعرش الله العلي، وتبوت القدس، والبيت الذي بنته الحكمة الازلية لنفسها . وبذلك الملكة الفاضلة ملذات، والمستندة على حبيبا، وقد خرجت من قم العلي كاملة بكليتها، وفريدة [٢٤٤] بالجمال، وعزيرة لدى الله جداً، وغير مدنسة قطاً بوحمة خطة [خطية] .

(يتبع)